

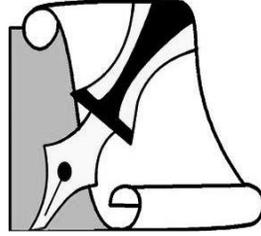


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع كل يوم جديد يتضح عمق الأزمة القائمة في البلاد المعطوفة على الخارج، التي تعيق تشكيل الحكومة والتي لا يبدو أنها ستري النور في المدى المنظور.

وخلافا لبعض التوقعات التي سادت قبل لقاء بعدا في 22 من شهر آذار، بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري، حول فرص إحداث اختراق نسبي في الاجتماع، انفجر المسار الحكومي في جلسة كان ما بعدها أسوأ مما قبلها بين الرجلين.

فالرهان على إحداث اختراق نسبي لم يكن مبنيا على أكثر من رغبة الوسطاء بحدوثه، وقد حملت الأيام الفاصلة بين اجتماعي 18 و22 من هذا الشهر، تشددا رئاسيا على ضفتي بعدا وبيت الوسط رغم الإعراب عن نية التسهيل والبحث عن حلول وسط، وفيما حاول بعض الوسطاء إيجاد الأعذار للرئيس الحريري في تعامله مع كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، باعتبارها منحت التيار الوطني الحر أعذارا لتبرير مواقفه، فإن غضب الحريري من حركة النائب السابق وليد جنبلاط، أكد لهؤلاء التحليل الذي يقول إن الحريري ليس جاهزا للتسوية التي دعا إليها جنبلاط، وهو ما توصل إليه وسطاء آخرون من مجرد الامتعاض الحريري من كلام السيد نصرالله. وجاءت مراسلة بعدا التي عدها الحريري مهينة كالقشة لتقصم ظهر البعير، فقد تضمنت سابقة غير مألوفة في مراسلة رئيس الجمهورية للرئيس المكلف، رغم التبريرات التي صدرت عن بعدا لتفسير مقاصد الورقة المنهجية كما أسمتها، فبدا أن الحريري ينتظر هذا الاستفزاز ليقلب الطاولة ويفجر المسار الحكومي في دفاع مبرر عن الصلاحيات.

ولذلك فقد ظهر اجتماع بعدا لزوم ما لا يلزم، بحيث يقول متابعون للملف الحكومي إن تأجيله كان أفضل إفساحا في المجال لتتفيس الاحتقان وتهيئة المناخات لمعاودة البحث في مناخ هادئ، كان قد تم ترتيب الحفاظ عليه خلال مشاورات ما قبل الاجتماع الأخير المتفجر، بحيث أعاد اجتماع 22 الشهر الأمور إلى خطابات سابقة طالب فيها رئيس الجمهورية الرئيس المكلف

بالاعتذار، ورد عليه الرئيس المكلف بطلب التتحي، باعتبار هذين الهدفين المتبادلين تعبيراً حقيقياً عما يريده كل من الرئيسين، بين سطور تعامله مع الآخر، وهو ما كان قد استُشف مسبقاً من حديث الرئيس عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل منذ تسمية الحريري لرئاسة الحكومة من قبل الكتل النيابية.

ويلفت المتابعون النظر إلى خطورة الذهاب إلى تصعيد سياسي وطائفي، طالما أن الصراع الرئاسي يتخذ عنوان الصلاحيات والمقامات الرئاسية كتعبير عن مكانات طائفية، في ظل وضع مالي اقتصادي شديد الخطورة، بدأت تعبيراته بارتفاع جديد وخطير لسعر صرف الدولار. ويرى هؤلاء أن الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة، التي تملك القدرة على توفير عناصر جديدة تحرك المشهد الحكومي، خصوصاً في واشنطن والرياض، لا تبدو بعد جاهزة للدخول على خط الأزمة لتحفيز الحلول، وأن الحديث عن عقوبات أوروبية كوسيلة للضغط ليس تعبيراً واقعياً قابلاً للتحقق، وإن تم جزئياً فلن يكون مؤثراً خصوصاً إذا طال فريقاً من دون الآخر، وساهم في المزيد من الانقسام السياسي، كما تم بعد العقوبات الأميركية التي بدت بوضوح اصطفاً سياسياً لدعم فريق ضد فريق. وهذه أقرب الوصفات لتسريع الانهيار، بينما يمكن لبعض ما ورد في كواليس الاجتماعات الأوروبية أن يشكل عنصر تحريك للأزمة، لجهة الدعوة لتجاوز المبادرة الفرنسية والذهاب نحو حكومة سياسية أو تكنوسياسية، طالما أن رئيس الحكومة المكلف هو سياسي.

لكن يصعب تحميل أحد الفريقين الرئاسيين كامل المسؤولية، فالتشكيلة الحكومية التي يحملها الرئيس الحريري منذ مئة يوم، هي أقرب لمجلس إدارة، فيها الكثير من الكفاءات، لكنها في أغلبها تمثل هوى سياسياً واضحاً بتعبيره عن مناخ قوى الرابع عشر من آذار، بينما الورقة الرئاسية الموجهة إلى بيت الوسط هي استفزاز لأي رئيس مكلف بتشكيل الحكومة، بمعاملته كتلميذ يجري فحصاً عند أستاذه، كرد لما وصفت أوساط بعيداً به رغبة الرئيس الحريري بمعاملة رئيس الجمهورية، كباش كاتب!

لذا تددت الأجواء التفاؤلية التي سادت خلال الأيام الماضية وحلت مكانها موجة من التشاؤم بعد اللقاء الأخير بين عون والحريري.

فالاجتماع الثامن عشر لم يدم أكثر من 22 دقيقة خرج بعدها الحريري ليوجه رسالة شديدة اللهجة لرئيس الجمهورية متهما إياه بتعطيل تأليف الحكومة لتمسكه بالثالث المعطل، ما يؤشر إلى أن الأمور عادت إلى ما دون الصفر وتتجه إلى مواجهة كسر العظم بين جبهتي بعدا وبيت الوسط والتي شهدت تراشقا إعلاميا وسياسيا مستمرا واتهامات متبادلة من فوق السطوح.

بالنسبة إلى تيار المستقبل فالرواية تتمثل في أن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لا يزال مصرا على انتزاع الثلث المعطل أي 1+6 في حكومة 18 وزيرا أو 1+7 في حكومة 20 وزيرا متحصنا بموقفي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. وقد جاءت مسودة عون التي أرسلها للحريري متوافقة مع تمسك باسيل بالثالث الذي رفضه الحريري لأنه يضرب المبادرة الفرنسية من أساسها.

لكن في المقابل يقول متابعون من فريق 8 آذار إن الحريري حاول إظهار مظلوميته متذعرا بأن عون خالف الدستور. لكن تشكيلته أشبه بمجلس إدارة ولا علاقة لها بالإصلاح والاختصاص، وتظهر جمود الحريري في مكانه وعدم إدخال أي تعديل أو تطوير لهذه التشكيلة منذ مئة يوم، وان وظيفة الحريري ليست التشكيل بل هو مكلف بالتعطيل وإنتاج الفراغ السياسي تنفيذا لوثيقة وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو لتفجير لبنان بدءا بالفراغ الحكومي والانهايار النقدي وصولا إلى تعميم الفوضى الاجتماعية والأمنية.

إلا أن أوساطا مقربة من الرئيس حسان دياب تؤكد أن تفعيل الحكومة غير وارد حاليا إلا في حال تلقى دياب طلبا من مجلس النواب يدعو لتفعيل عمل الحكومة وتحديد الإطار الذي تعمل به بما يتوافق مع الدستور.

ويبدو أن مسودة عون لم تكن السبب الوحيد لغضب الحريري في بعداء، بل موقفان اعتبرهما موجّهين ضده ويساهمان في حصاره. الأول موقف السيد نصرالله لا سيما دعوته الحريري لإعادة النظر بحكومة الاختصاصيين لصالح حكومة سياسية أو تكنوقراط، والثاني زيارة جنبلاط إلى بعداء السبت الماضي وتوجيه رسالة للحريري بأن التسوية أهم من التمسك بالمواقف، ما خلط الأوراق الحكومية وأضعف أوراق الحريري وحصّن الموقف التفاوضي لرئيس الجمهورية.

في خضم كل ذلك، سجلت زيارة السفير السعودي وليد البخاري إلى بعداء للقاء عون في إطار سلسلة زيارات دبلوماسية أو هجمة دبلوماسية من قبل العهد كهجوم معاكس على الحريري. وحملت زيارة البخاري إشارات ورسائل عدة أبرزها رسالة سلبية الى بيت الوسط لا سيما أن الزيارة جاءت غداة تصعيد الحريري باتجاه رئيس الجمهورية، في وقت لم يزر السفير السعودي بيت الوسط منذ أشهر عدة لا سيما بعد تكليف الحريري. ويبدو أن موقف البخاري ليس معزولا عن سياسة بلاده بل بتوجيهات منها بدليل قراءته ورقة مكتوبة بعد اللقاء.

وبينما يرى العهد في زيارة البخاري انجازا وانفتاحا سعوديا عليه، يعتبر أخصامه أنها كانت محاولة فاشلة لمحاصرة الرئيس المكلف من خلال اتصالات دبلوماسية، عبر ما وصفه هؤلاء بالاستدعاءات المفاجئة لسفراء دول أساسية معنية بالوضع في لبنان وزجها في أتون الصراع المتصاعد بين بعداء وبيت الوسط، ومحاولة استمزاج الدول المعنية في إزاحة الحريري من خلال اطلاعها على معطيات تظهر استعصاء التقاهم بين الرئيسين، بعدما فشلت الأساليب السابقة في حمل الرئيس المكلف على تجاوز تكليفه النيابي والاعتذار عن مهمته.

وبدا الموقف السعودي متشددا ومستحضرا القرارات الدولية وخاصة الـ 1559، بينما تحدث عن موافقة العهد على مبادرة السعودية في اليمن التي لا تقدم حلا للأزمة القائمة التي تربطها الرياض بالازمة اللبنانية.

وقد أدى فشل لقاء بعدا بين عون والحريري إلى ارتفاع جديد في سعر صرف الدولار، بينما يعول البلد على نجاح المنصة الرسمية لمصرف لبنان للجم الدولار.

إلا أن الخبراء الاقتصاديين شككوا بنجاح هذه المنصة، وأشاروا إلى أن هناك أسبابا عدة لفشل هذه المنصة في لجم الدولار وضبط عمليات التداول بالعملة الأجنبية، أولها أن الصرافين هم سمسرة يقومون بعمليات المضاربة بالدولار بالتنسيق مع المصارف ومصرف لبنان. ثانيا طالما يقوم مصرف لبنان بضخ كميات كبيرة من الليرة اللبنانية في السوق، فإن الدولار سيرتفع وما يؤكد ذلك أنه عندما حدد المركزي سعر الدولار على المنصة بـ3900 ارتفع الدولار إلى 15 ألف ليرة، وفي حال رفع سعر الدولار على المنصة إلى 6 آلاف أو 7 آلاف ليرة فإن الدولار سيرتفع أكثر من 15 ألف. أما السبب الثالث فهو عدم الاستقرار السياسي المتمثل بعجز السياسيين عن تأليف الحكومة، وبالتالي غياب الثقة الداخلية والخارجية بالدولة اللبنانية.

ويقول هؤلاء إن الإجراءات التي يقوم بها حاكم المصرف رياض سلامة تهدف فقط الى سحب الدولارات الموجودة في منازل المواطنين لجمعها واستخدامها في عملية تمويل عجز الخزينة وسياسة الدعم، فيما المطلوب وضع خطط واتخاذ إجراءات اقتصادية لتنشيط الاقتصاد.

في كل الأحوال وفي عودة إلى العلاقة الجدلية بين عون والحريري، لم يساور أحدا وهما بأنهما سيتفقان في لقاء بعدا، إلا أن أيا لم يحسب أيضا أنهما سيتخاطبان بمثل ذلك الانفعال.

وقد دخل الرجلان مجددا في قطيعة تشبه الأيام الخمسين ما بين اجتماعي 23 كانون الأول 2020 و12 شباط 2021. تاليا، لا حكومة في مدى قريب. والوجه الآخر للقطيعة أن كلا منهما لم يعد يكتفي بالتشبه بوجهة نظره، بل باتت الثقة بينهما معدومة تماما، كما لو أنها لا تحتملها في سلطة إجرائية واحدة صارت على ما يبدو من المستحيلات بعد فترة سنوات على تسويتها الرئاسية. الاثنان مصرّان على النزال في المواجهة إلى النهاية: لا رئيس الجمهورية

مستعد للتخلي عن دوره كشريك فعلي في الوصول إلى تأليف الحكومة، ولا الرئيس المكلف في وارد الاعتذار عن عدم تأليفها. مآل ذلك أن الداخل، من دون صدمة غير محسوبة، لم يعد يصلح لإخراج البلاد من المأزق المكلف.

وقد تكون العودة إلى تفاصيل اللقاء الشهير مفيدة كونها تخفي الكثير. يقول بعض العارفين إنه منذ الدقائق الأولى لاجتماع النصف ساعة، بدا متوترا موشكا على الانفجار، مشوبا بالاستفزاز. وقال الحريري لعون إنه يرفض تلقي رسالة تحدد له آلية تأليفه الحكومة، هو صاحب الصلاحية الدستورية بذلك. لكن رئيس الجمهورية يعتبر أن الدستور يجعل منه شريكا في مسار تأليف الحكومة استنادا الى نصوصه، كما الى الميثاق. وهو يرى ان له صلاحيات واردة في الدستور على أنه شريك، ولن يتنازل عن دوره كرئيس للدولة في المحافظة على الميثاق وتوازن الحكومة، وخصوصا في غياب الكتل المسيحية. لذا فهو شريك معني ومسؤول عن بناء السلطة وتكوينها.

لكن كان لافتا البيان الذي أعده الحريري للقراءة بعد الاجتماع، ما عنى أنه أعده سلفا توطئة للقضية وإيجاد أبواب التفاوض.

وفي ما بعد ذلك الفشل، يشير ما حصل، حسب قصر بعبدا، إلى إمكانية تصعيد مقبلة نجمت عن فشل اجتماع الرئيسين وانهايار أي فرصة لتفاهمهما. فلم تعد المشكلة في تأليف الحكومة، بل أضحت صراعا على الصلاحيات الدستورية ومحاولة فرض قواعد جديدة في تطبيقها. وما يريده الرئيس المكلف تكريس سابقة فرض مسودة حكومية على رئيس الجمهورية، كي يوقعها ويصدر مراسيمها، ويسلم له بصلاحية دستورية مطلقة في التأليف، الأمر الذي يرفضه رئيس الجمهورية، وكذلك تجريده من المشاركة التي تنيطها بهما المادة 53 والمادة 64 من الدستور، وإن في مرحلتين متعاقبتين: أولى يتولاها الرئيس المكلف بوضع مسودة الحكومة، وثانية اتفاهه مع رئيس الجمهورية عليها وتحققهما من مطابقتها الميثاقية كي يوقعها.

وبمقدار ما يحاول الحريري تهميش الشق الثاني في الصلاحية تلك كي يحصر مراحل التأليف كلها به ويسجل بذلك سابقة للمستقبل يقتدي بها خلفاؤه، يتصلب عون فيها ويربط ما بين حقه الدستوري في المشاركة وصلاحيته في الإصدار وتوقيع المراسيم.

وبالنسبة إلى عون فالحريري لا يريد تأليف حكومة في الوقت الحاضر على الأقل، لأسباب تتجاوزها. وي طرح على رئيس الجمهورية ما يتوقع سلفا أنه سيرفضه، ويغرق التأليف في سجالات دستورية يعرف في نهاية المطاف أن توازن القوى الداخلي يحول دون فرضها.

وقد أبلغ رئيس الجمهورية الرئيس المكلف أنه لا يسعه الاعتداد بحكومة اختصاصيين من غير الحزبيين، على نحو الصفة التي يضيفها عليها الحريري، فيما أوكل إلى بعض الكتل والأحزاب تسمية وزرائها، إضافة إلى منح نفسه الامتياز نفسه وهو بدوره يترأس كتلة وحزبا، ويُمنع في المقابل عن الكتل المسيحية تسمية وزرائها، فضلا عن إصرار الحريري على أن يتولى بنفسه تسمية وزراء مسيحيين.

وعندما تيقن عون من تشبث الحريري بمقاربتة هذه، أوصد الأبواب أمام جدوى استمرار المناقشة. وما بات قاطعا لديه أن لا جدوى من أي اجتماع آخر لا يأخذ في الحسبان القاعدة المتبعة منذ بداية العهد، ووافق عليها الحريري مرتين عندما ترأس حكومتي 2016 و2019. ومع أن مسودة الصيغة الحكومية التي كشف عنها الحريري، المؤرخة 9 كانون الأول ورفضها رئيس الجمهورية، أضحت من الماضي بعدما تجاوزها الرئيس المكلف بنفسه بطرحه لاحقا صيغا أخرى، من بينها آخرها في 23 كانون الأول، إلا أنها أبرزت الطريقة التي يقارب بها التأليف، ودائما حسب رواية بعددا.

وقد اقترح عون أمام الحريري بضعة أسماء تبعا لترتيب أولويات مع حقائب تمثل حصته، فإذا الحريري يعيق الاقتراح بأن أجرى تبديلا للحقائب من جهة، ووژر أسماء في حقائب كان قد وعد

الرئيس بها من دون التفاهم معه عليها من جهة أخرى، ووضع المسودة أمامه كي يوقعها، كمن يفرض عليه أمرا واقعا.

وفيما تشير أوساط التيار الوطني الحر إلى أن الحريري لن يؤلف الحكومة قبل موافقة السعودية التي لم تحدد موعدا له للقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان حتى الآن، كما لم يزره السفير السعودي في لبنان، هناك معلومات تقول إن الحريري وخلال جولاته المكوكية الخارجية طلب من الفرنسيين والإماراتيين والروس إذا كان بإمكانهم انتزاع ضمانات من السعودية لتغطية حكومته العتيدة، إلا أنه لم ينل ما يريد حتى الساعة.

هذا من ناحية بعدا، أما الحريري فيقول من في بيئته إن ما كشفه بالوثائق، إن كان في ما يتعلق بالتشكيلة الوزارية المتكاملة والتي تضمنت أسماء شخصيات غير حزبية ومشهود لها نجاحاتها في مجال اختصاصها والمرتكزة إلى المبادرة الفرنسية والتي سلمها إلى عون منذ مائة يوم، أو بالنسبة إلى الرسالة التي تلقاها منذ يومين من الرئاسة الأولى لملء جدول معد لتشكيل حكومة بمواصفات تشكل خرقا فاضحا للدستور ولصلاحيات رئيس الحكومة وتجاوزا لصلاحيات الرئيس المكلف الدستورية التي تنيط به حصرا لتشكيل الحكومة وتتعارض كليا مع المبادرة الفرنسية ومفصلة تفصيلا على قياس طموحات ومطالب باسيل المعروفة بالحصول على الثلث المعطل بالتشكيلة المرتقبة، لا يترك مجالاً للشك بأن كل ما ساقه الفريق الرئاسي منذ تكليف الرئيس الحريري بتشكيل الحكومة وحتى الآن، من أكاذيب للتملص من مسؤولية تعطيل تشكيل الحكومة لا صحة لها على الإطلاق.

بل أكثر من ذلك، كل هذه الوقائع تكشف بما لا يترك مجالاً لأي التباس النوايا المبيتة السيئة للرئاسة الأولى لتعطيل تشكيل الحكومة الجديدة والانقلاب على المبادرة الفرنسية، خلافا لكل الادعاءات والمواقف المغايرة لهذا الواقع.

فالتشكيك الوزارية المتكاملة التي سلمها الرئيس المكلف لرئيس الجمهورية احتجرت بالأدراج ولم ترفض أو تقبل رسميا حسب الدستور ولم يتم التشاور لاجراء تعديلات عليها، لأنها تشكيك متكاملة شكلا ومضمونا وبقيت معلقة، باعتبار أن رفضها العلني رسميا، سيكشف حقيقة موقف الرئاسة الأولى الراضة لتشكيل الحكومة الجديدة. في حين بينت محاولات استفزاز الرئيس المكلف المتتالية، إن كان من خلال نكران تقديم رئيس الجمهورية لأسماء المرشحين لتبوؤ الوزارة من المسيحيين خلافا للواقع أو الادعاء بتجاوز دوره في تشكيل الحكومة ومن ثم توزيع شريط الفضيحة الذي يتهم فيه عون رئيس الحكومة المكلف بالكذب، ومرورا بالبيان الذي دعا فيه الحريري لاستئناف التشاور مع رئيس الجمهورية بعد طول انقطاع والذي لا يليق بمقام رئيس الجمهورية ودوره، لا شكلا ولا مضمونا، وانتهاء بالرسالة التي وجهت للرئيس المكلف وفيها جدول مقترح لتشكيل الحكومة، إنما تهدف إما إلى حمل رئيس الحكومة على الاعتذار أو الانصياع إلى الرغبات الدفينة التي تتحكم بالتيار العوني لتجاوز الدستور وصلاحيات رئيس الحكومة وتؤسس لبدع واعراف ما قبل الطائف.

ويعتبر الحريري أن حسابات الفريق الرئاسي لم تؤد إلى تفضيحه واستعدائه واعتذاره عن تأليف الحكومة، لأنه مستند إلى تسمية الأكثرية النيابية التي سمتة بالاستشارات الملزمة لتشكيل حكومة مهمة استنادا للمبادرة الفرنسية والى دعم إقليمي ودولي، كما رفض رفضا قاطعا كل محاولات تجاوز الدستور والتعدي على صلاحياته الدستورية بأي أسلوب او وسيلة كانت. وكانت نتيجة التصرف الرئاسي من خلال هذه الأساليب، إنكشاف دوره بتعطيل تشكيل الحكومة امام الرأي العام في الداخل وامام المجتمع الدولي عموما وتحديدا امام المسؤولين الفرنسيين الحريصين على تسريع تأليف حكومة المهمة الإنقاذية بأسرع وقت ممكن لمباشرة مساعدة لبنان لحل أزماته على اختلافها.

ويمكن استخلاص نتيجة واحدة، حسب الحريري، وهي أن هناك نية لمنع تشكيل الحكومة الجديدة استنادا للمبادرة الفرنسية في الوقت الحاضر. والتناوب على التعطيل أصبح مكشوفاً، كما كان يحصل خلال تعطيل الانتخابات الرئاسية بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان واستغرق قرابة عامين ونصف.

ويرى الحريري نفسه الآن، بعد فضحه كل محاولات العرقلة والتعطيل، كونه بدا أمام الرأي العام قد صمد في وجه محاولة للالتفاف على الدستور والقبول بالأمر الواقع. على أن النتيجة تبقى واحدة وهي بقاء لبنان بلا حكومة.

الأمّن مكشوف؟

في هذه الأثناء، برزت مخاوف من قبل خبراء أمنيين من موجة جديدة ساخنة من المواجهة بدرجات وسقوف أعلى. وهذا بعد حركة في الشارع أدت أحيانا إلى مواجهات على الأرض. وفي ظل هذه المخاوف التي من المستبعد أن يستثمرها أخصام العهد وحزب الله لعلمهم بخسارة أوراقها في لعبة ستكون لغير صالحهم، يفسر هذا التحليل موقف زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وترجم بانسحابه من المواجهة في الشارع فيما بات واضحا أن رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع لا يستطيع بمفرده تغيير المعادلة في الشارع ولا طبعاً الحريري الذي نزل أنصاره بعد فشل اجتماع بعبدا.

لكن تبقى المخاوف من استغلال جهات خارجية لحالة الفوضى والتأزيم السياسي لإنعاش بعض الخلايا الإرهابية لتنفيذ عمليات تفجير أو اغتيال للضغط على حزب الله ورئيس الجمهورية. على أن لعبة الشارع كانت قد برزت قبل أيام من فشل المساعي الحكومية.

ومنذ الساعات الأولى، بسطت بعض أحزاب الحكم أجنحتها على التحركات الشعبية الاحتجاجية ساحبة البساط من تحت أقدام المجموعات المدنية المستقلة التي تتجنب تلك الأحزاب من دون الانسحاب من الشارع.

وكان ذلك واضحاً في المناطق حيث الحضور الحزبي الطاغي الذي يشكل تيار المستقبل خاصة رأس حربته، في موازاة ظهور لحركة أمل في مناطقها وبعض النزول النسبي لقوى مسيحية كانت استجابت لدعوة البطريرك الماروني بشارة الراعي وقائد الجيش جوزف عون، للانسحاب من الشارع سابقاً، ثم عاودت الكرة بعدها قبل الانسحاب من الشارع.

وبينما يحاول الحراك الشعبي استعادة المبادرة بصعوبة كبيرة وإن تمكن من الحضور في بعض مناطق بيروت وطرابلس والبقاع والجبل وحتى الجنوب، إلا أن من الواضح أن زمام المبادرة في الشارع كان في يد الأحزاب التي انتشر مناصروها في شكل منظم لقطع الطرقات ومهاجمة المحال التجارية وحتى الدكاكين وكل من يتهمه الناس بزيادة معاناة اللبنانيين، في الوقت الذي انسحب فيه الحراك من شارع ملتهب ومعرض للاشتباك في أية لحظة، لكن المجموعات احتفظت بتحركات سلمية خاصة بها. وسيحاول المدنيون في الحراك وضع بصمتهم على الأحداث وثمة أفكار لذلك مثل إقامة تجمعات مركزية في نهاية كل أسبوع، بينما يركزون على مركزية العنوان في وسط الأسبوع فقط على أن تتخذ كل مجموعة ما تراه مناسباً على الأرض وفي المناطق.

وكان لبنان أمام مشهد جديد منذ تاريخ الثاني من آذار، موعد إعادة انطلاق الاحتجاجات التي اتخذت موضوع سعر صرف الليرة إزاء الدولار عنواناً محققاً لشتى المسؤولين.

وخلال فشل المساعي الحكومية، نزل المستقبليون بقوة إلى النقاطات في مناطقهم، والحريري يتحرك اليوم في موازاة ما يجري على الأرض ويخوض بالتوازي معركة سياسية، ومن المنتظر

أن يقاتل حتى الرمق الأخير للاستمرار بتكليفه فهو بذلك يحافظ على صلته الآيلة في التراجع مع الحكم، لعلمه بأن خروجه منه قد يوجه ضربة قاصمة إلى دوره في النظام والسلطة القائمة وحتى إلى شعبيته على الأرض.

وبلجوه إلى لعبة الشارع، يقارن البعض بين ما يجري اليوم وذلك الذي حصل في العام 1992 حين سقطت حكومة عمر كرامي في الشارع مع ارتفاع مخيف بالدولار في تلك الأيام، ليمهد الشارع الطريق لمجيء الرئيس رفيق الحريري بعدها بأشهر بعد فترة انتقالية للرئيس رشيد الصلح لم تكن سوى معبرا للحريرية.

ووسط ذلك، يعزز الرئيس المكلف شرعيته الخارجية والدولية مخاطبا المجتمع الدولي بوصفه المنقذ، ووثقا من عودته إلى الحكم التي يراها مسألة وقت وساخرا من الذين يراهنون على اعتذاره وتركه الأمور لتكريس واقع العهد وحكومة تصريف الأعمال.

وهو بذلك أعاد رفع شعبيته في الطائفة السنية بعد تراجع رصده احصاءات مستقبلية داخلية، ويشير من في بيئته إلى أنه استهل هجومه المضاد ومزايده في المواقف مع تاريخ 14 شباط الماضي، ذكرى اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري.

لكن لعبة الشارع أثبتت خطورتها بعد الوفيات التي أدت لها وغيرها من الإصابات جراء مشاكل اتخذت صفتها الفردية لكنها حملت وهج التوتر. ذلك أن معارك الشارع يمكن البدء فيها، لكن من غير الممكن ختمها سلميا.